



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

تنازع الاختصاص القانوني في عهد

التأمين عن حوادث الطائرات

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

حسين ناصر جيجان الحريشاوي

إلى

مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

أستاذ القانون الدولي الخاص

الدكتور عبد الرسول عبد الرضا الاسدي

1436 هـ

2016 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَايَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفَلَكِ الْمَشْحُونِ وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ وَإِن نَّشَأُ نُغْرِقَهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ ﴾ (*) إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿﴾

صدق الله العلي العظيم

(يس: 41-46)

الإهداء

... اهدي خلاصة جهدي الاولى في مجال الحياة العلمية ...

سيدي ومولاي امام المتقين ويعسوب الدين
اسد الله الغالب علي بن ابي طالب (عليه السلام)
... روح والديه ..

... روح العلامة السيد محمد بحر العلوم ..

شهداء من وقفوا وضحوا بارواحهم في سبيل حماية العراق وأهله والمقدسات

(الحشد الشعبي)

... استاذي الدكتور عبد الرسول الاسدي

وجميع اخواني واصدقائي واساتذتي اللذين قدموا لي يد العون والمساعدة في اكمال

هذه الرسالة ..

اساتذتي في لجنة المناقشة

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله حمداً كثيراً يبلغني رضاه والصلاة والسلام على عبده ورسوله الكريم محمد وعلى آله

الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين الأبرار ومن اتبع هداه الى يوم الدين .

وبعد . . .

لا يسعني وانا انجز هذه الرسالة إلا أن أتقدم بعظيم الشكر وخالص الامتنان إلى استاذي

الاستاذ الدكتور عبد الرسول الاسدي لقبوله الإشراف على هذه الرسالة ومساعدته لي من حيث

المراجعة القيمة أو الملاحظات المهمة والسديدة التي لها الاثر البالغ في نفسي في خروج واكمال هذه

الرسالة ، فضلاً عن المعاملة الطيبة والسمحة والحنان الدائم فجزاه الله عني خير الجزاء وحفظه من كل

سوء .

ويقتضي الوفاء مني ان اسجل شكري وامتناني إلى السادة الافذاذ آل بحر العلوم وجميع اساتذة

معهد العلمين والمشرفين عليه .

كما اتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أفراد اسرتي الذين قاسموني معاناة البحث ، وإلى جميع

اصدقائي وكل من ساهم وساعدني في انجاز هذه الرسالة، وأسأل الله ان يمكنني من رد الجميل . . .

الباحث

أقرار المشرف

اشهد بأن إعداد هذه الرسالة الموسومة (تنازع الاختصاص القانوني في عقد التأمين

عن حوادث الطائرات) المقدمة من قبل طالب الماجستير (حسين ناصر جيجان) جرى

تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا / النجف الاشرف , وهي جزء
من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الخاص .

التوقيع :

أ.د. عبد الرسول الاسدي

التاريخ : / / 2016

بناءً على التوصيات , أشرح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم :

التاريخ :

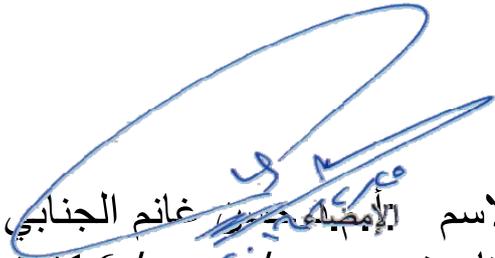
/ / 2016

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أنني قد اطلعت على رسالة طالب الماجستير (حسين ناصر

جيجان) الموسومة بـ(تنازع الاختصاص القانوني في عقد التأمين عن حوادث الطائرات

(لأقومها من الناحية اللغوية وسلامة التعبير ،وبذلك هي صالحة لإغراض
المناقشة .


الاسم ~~الإمضاء~~ غانم الجنابي
التاريخ : 2016 / 5 / 2
المقوم

اللغوي

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس واعضاء لجنة المناقشة أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة
بـ (تنازع الاختصاص القانوني في عقد التأمين عن حوادث الطائرات - دراسة
مقارنة) وقد ناقشنا الطالب (حسين ناصر جيجان) في محتوياتها وفيما له علاقة
بها ،ونعتقد بأنها جديره بالقبول بنيل درجة الماجستير في القانون الخاص.



التوقيع:

ا.م.د. اكرم فاضل سعيد



التوقيع:

ا.م.د. نظام جبار طالب

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
7	المبحث التمهيدي/ الإطار القانوني لقعد التأمين عن حوادث الطائرات
8	المطلب الأول/ مفهوم عقد التأمين
9	الفرع الأول/ تعريف عقد التأمين
11	الفرع الثاني/ خصائص عقد التأمين
15	الفرع الثالث/ التأمين الجوي
24	المطلب الثاني/ حوادث الطائرات
24	الفرع الأول/ تعريف الطائرة
26	الفرع الثاني/ أنواع الطائرات
27	الفرع الثالث/ المسؤولية الناتجة عن حوادث الطائرات
30	الفصل الأول/ الاختصاص التشريعي في عقد التأمين
31	المبحث الأول/ الاختصاص التشريعي المقيد في عقد التأمين عن حوادث الطائرات
32	المطلب الأول/ الاختصاص التشريعي في الحوادث الناتجة عن الاستخدام الطبيعي للطائرات
34	الفرع الأول/ قانون جنسية الطائرة
38	الفرع الثاني/ قانون جنسية شركة التأمين
40	الفرع الثالث/ قانون جنسية الراكب
42	الفرع الرابع/ قانون الإرادة
47	المطلب الثاني/ الاختصاص التشريعي عن الحوادث الناشئة عن سوء استخدام الطائرات

رقم الصفحة	الموضوع
48	الفرع الأول/ قانون دولة الشركة المصنعة
53	الفرع الثاني/ قانون جنسية طاقم الطائرة
58	الفرع الثالث / قانون دولة المطارات
62	الفرع الرابع / قانون مسؤولية الناقل الجوي
76	المبحث الثاني /الاختصاص التشريعي الممتد (الدولي) عن حوادث الطائرات
77	المطلب الأول / الاختصاص التشريعي في عقد التأمين من الإضرار الناشئة عن حوادث الطائرات في دولة واحدة.
78	الفرع الأول/ قانون دولة وقوع الضرر
81	الفرع الثاني/ قانون دولة وقوع الخطأ
83	المطلب الثاني/ الاختصاص التشريعي في عقد التأمين بالإضرار الناشئة عن حوادث الطائرات في عدة دول
84	الفرع الأول/ قانون مكان حدوث الخطأ
89	الفرع الثاني/ قانون مكان تحقق الضرر
93	الفصل الثاني/ الاختصاص القضائي في عقد التأمين
94	المبحث الأول/ الاختصاص القضائي الدولي الأصلي
95	المطلب الأول/ الأختصاص القضائي الوطني في دعاوى التأمين
96	الفرع الأول/ محكمة جنسية الطائرة
99	الفرع الثاني/ محكمة جنسية شركة التأمين
102	الفرع الثالث/ محكمة محل إبرام العقد
104	الفرع الرابع/ محكمة مسؤولية الناقل الجوي
127	الفرع الخامس/ محكمة الأضرار التي تلحق بالغير على سطح الأرض
130	المطلب الثاني / التحكيم
133	المطلب الثالث/ اختصاص القضاء الأجنبي في دعاوى التأمين
134	الفرع الأول/ معايير الاختصاص القضائي الأجنبي في دعوى التأمين
136	الفرع الثاني/ آليات تنفيذ أحكام القضاء الأجنبي في العراق
143	المبحث الثاني/ الاختصاص القضائي الدولي الطارئ
144	المطلب الأول/ الضوابط الشخصية في تحديد الاختصاص القضائي الطارئ
144	الفرع الأول/ ضابط الإرادة الصريح
145	الفرع الثاني/ ضابط الإرادة الضمني
147	المطلب الثاني/ الضوابط العرضية
148	الفرع الأول/ المسائل الأولية
151	الفرع الثاني/ الإجراءات
152	الفرع الثالث/ الخضوع الاختياري
154	الخاتمة

رقم الصفحة	الموضوع
158	المراجع
168	الملاحق
A-C	الملخص باللغة الانكليزية

القديم

المقدمة

إنّ في مسعى الانسان نحو الوصول إلى آليات لتحقيق حمايته في نفسه أو أمواله من المخاطر فكرة قديمة قدم الإنسان نفسه وذلك نتيجة لتعدد الإخطار التي يتعرض لها والمسببة له خسارة سواء في نفسه أو أمواله، اثر قيامه بنشاطات الحياة المختلفة التي يزاولها الإنسان ،وبخاصة بعد دخول الآلة الصناعية والتطور، وظهور التكنولوجيا الحديثة في كافة نواحي الحياة ، وهذا الأمر دفع الإنسان إلى البحث عن وسائل وطرق لدرء او التخلص من هذه الاخطار او التخفيف او التقليل عن الاضرار الناجمة في حالة وقوعها. فوجد أخيرا ضالته المنشودة في نظام التأمين.

وفكرة التأمين فكرة تلتقي فيها الحضارات كلها؛ فلا يمكن تصور مجتمع لا يسعى نحو تحقيق الامن والامان ؛ولكن تحقيق هذا الهدف يختلف من مجتمع لآخر بحسب فلسفته وظروفه السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية ؛ فلكل مجتمع آلياته الخاصة التي عن طريقها يصل الى تحقيق فكرة التأمين. وهذه الفكرة مرتبطة بفكرة القانون من حيث الارتباط بالهدف الواحد ، فالقانون غايته تحقيق الامن والاستقرار ، والتأمين هدفه تحقيق الاستقرار والامان ايضا ،وعليه فالتأمين المقصود منه درء الكوارث لتحقيق الامن والاستقرار وهما غاية من غايات القانون.

والتأمين يرتكز على قاعدة متينة وهي التخفيف من الخسارة الناتجة من الاضرار الذي قد تلحق بالانسان نتيجة وقوع احداث خارجة عن سيطرته ، وهو لا يمنع وقوع الحدث او الضرر وانما يقوم على تقليل الاضرار التي تلحق بالانسان او ممتلكاته. وهو نظام يقوم على توزيع الخطر على عدد من الاشخاص الذين يتهددهم ذلك الخطر الناشئ عنه الضرر وبموجبه يدفع كل منهم مبلغا من المال يسمى (قسط التأمين)، فمتى ما وقع الخطر المؤمن منه بالنسبة لبعض المؤمن لهم ،وجدوا في مجموع الاقساط التي تم تحصيلها من مجموعهم تعويضا كافيا لذلك ، وتقليل الأضرار الناتجة منه أي له دور في تقنين الاضرار الجسيمة والمخاطر الكبيرة أذ يقوم على تجزئة الخطر الى اجزاء صغيرة جداً يتحمل كل فرد في الجماعة جزءا منها بدلا من تركها على كاهل فرد واحد فيتلاشى من ثم اثرها ويقل ضررها، لذلك يصدق عليه القول ؛هو فن توزيع الضرر الذي يصيب فردا، او عدد قليلاً من

الأفراد على عدد كبير منهم، وينشأ هذا النظام عن إبرام عقد بين الاطراف الذي يسمى احدهم المؤمن والآخر المؤمن له.

أولاً: موضوع البحث:

يرتكز موضوع البحث على عقد التأمين الجوي او ما يعرف بتأمين الطيران وهو التأمين الذي يغطي الاخطار التي تتعرض لها الطائرات اثناء عمليات النقل الجوي ويعد اكبر وأكثر أنواع التأمين عموماً وذلك بسبب الآثار الكارثية التي تترتب على وقوع الخطر الجوي، فحادث تحطم او سقوط احدي الطائرات يؤدي الى فقد الركاب وخسران ملايين الدولارات قيمة الطائرة ذاتها فضلاً عن التعويضات التي تدفع لورثة الضحايا وبالتالي تتأثر سمعة الناقل الجوي وتهتز ثقة الركاب به الذي يعود عليه بأبلغ الضرر على المدى القريب والبعيد. ومع اكتشاف الطائرات شرعت البشرية الى استغلال هذه الوسيلة المهمة اقتصادياً، وجاء ذلك مع اتساع نطاق المبادلات الدولية وضرورة انتقال الاشخاص والبضائع عبر الدول او عبر اقاليم الدولة الواحدة وهذه الاهمية تكون لما تتميز به الطائرة من القدرة على حمل الاشخاص والاشياء والسرعة الفائقة التي تجعلها اكثر وسائل الانتقال سرعة، والتي تجتاز حدود اكثر من دولة اثناء القيام بعملية النقل وتتمر بأجواء متعددة خاصة في عمليات النقل الدولي.

لكن ظهور الطائرة كوسيلة مهمة للنقل صاحب ذلك تعرضها الى الكثير من الحوادث التي تتعرض لها سواء اثناء الطيران او في المطارات وذلك نتيجة لاسباب متعددة منها ما يتعلق بخلل في صناعتها او نتيجة للظروف الطبيعية او الجوية او بفعل الاختطاف او الارهاب وغيرها من الاسباب الاخرى ، ما ادى إلى الزام واجبار المستثمرين والمالكين للطائرات بالقيام باجراء التأمين من الحوادث التي تتعرض لها تلك الطائرات ومسؤوليتهم عن ذلك،لانه يعتبر وسيلة امان وضمان للركاب والبضائع والغير اثناء عمليات النقل الجوي، وذلك للتقليل او التخفيف من الاضرار التي يتعرضون لها بسبب هذه الحوادث لتوليد الاطمئنان لدى الركاب واصحاب البضائع في المحافظة على ممتلكاتهم وتعويض الاضرار التي قد يتعرضون لها. الامر الذي جعل كل دولة ان تلزم الطائرات التي تعمل بأقليمها والفضاء الذي يعلوه، حمل شهادات صادرة من شركات التأمين تثبت قدرة المؤمن على الوفاء بالالتزامات التي تقع عليه وتكون صادرة من السلطة المختصة في الدولة المسجلة فيها

الطائرة، ويكون حمل شهادات التأمين على متن الطائرة، او ايداع صورها لدى الهيئات المسؤولة عن النقل في الدولة سواء كانت هذه الطائرات تقوم بعملية النقل الدولي او الداخلي اي داخل حدودها الاقليمية او خارجها . وعند حصول او تعرض الطائرات الى حوادث يجب معرفة الاختصاص القانوني ، اي معرفة القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة لتحديد الاضرار الناتجة عن تلك الحوادث سواء وقعت في عدة دول او دولة واحدة.

ثانيا : اهمية البحث:

يقدم عقد التأمين الجوي ضمانات عديدة وكثيرة لشركات التأمين والركاب على حد سواء وذلك من خلال معرفة مركزها القانوني الذي يحدد النظام القانوني الذي يقرر اختصاصه في حوادث الطائرات والذي سيكشف عن القانون الواجب التطبيق ومعرفة المحكمة المختصة في تلك الحوادث. والتي تؤدي وتتضمن وتولد أمان واطمئنان للاطراف وتوقعاتهم من جراء تلك الحوادث ، وان التوصل الفقهي إلى الحل على مستوى الاختصاص التشريعي والقضائي في عقد التأمين عن حوادث الطيران، يوفر فرصة فعالة وجيدة للمشرع في أكثر دول العالم ومنه المشرع العراقي لاستثمارها في خدمة وتطوير حركة النقل الجوي عبر الاجواء العراقية ،سواء كان في مجال نقل الاشخاص او البضائع، كذلك من اجل تنشيط حركة الطيران عبر حدود العراق، ما يجعل العراق مركز استقطاب لشركات الطيران، ومن ثم ازدهار حركة النقل الجوي ومن ثم تنشيط مجالات التأمين الوطني فيه.

لان النقل الجوي يباهي غيره من طرق النقل الاخرى بانه يمثل الأداة المثلى التي تربط بين الدول وهمزة الوصل بين الحضارات ووسيلة الاتصال بين الشعوب ،لا تدانيه في كل ذلك اية وسيلة اخرى من وسائل النقل التقليدية، فالطائرة تجوب في السماء ولا تعوقها موانع طبيعية او سياسية، وتجتاز الجبال والسهول وتعبّر البحار والمحيطات ،وتعبر الحدود بين الدول في سرعة مذهلة ،حتى ان عالمنا المعاصر قد اصبح . بحق . عالما صغيرا يمسه الطيران بين قبضتيه ،وقد يصل الى ابعد نقطتين في ساعات قليلة .وان رقى الشعوب يقاس بما لديها من شبكة الطرق ومنها طرق النقل الجوي الدولي وذلك بانتشار خطوطه المنتظمة على كل بقاع الكرة الارضية ، وفي عالم يتسم بالحركة السريعة وبالأهمية البالغة لعنصر الزمن ، فان دور الطيران يتعاظم في حياتنا ويغدو ضرورة لا تستقيم الحياة بدونها ،لانه يعتبر الشريان في حركة المجتمعات الحديثة .وتبرز الأهمية في النهوض بالواقع العراقي ،لا

سيما أنّ العراق يتمتع بموقع جغرافي متميز ، يجعله حلقة وصل بين الكثير من الدول وتسهيل الاتصال بين المجتمعات الدولية وبذلك لموضوع البحث اهمية على مستوى تنشيط حركة الطيران وتفعيل قوانين التأمين الوطنية ازاء تلك الحركة ، و ان للموضوع اهمية مركبة تتوزع بين النقل الجوي على المستوى الداخلي والدولي وضمان ما يقع من حوادث وما يترتب من اضرار نتيجة وقوعها من خلال غطاء التأمين. وقد يكون غطاء تأمين اجنبي او وطني، فمعرفة الاطراف (شركات الطيران والمسافرين)، الاختصاص فيما يقع من حوادث وما يترتب من اضرار سيشعرهم بالاطمئنان من الضمانات التي توفرها القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية والتي تتمثل بمبالغ التأمين التي سبق وتم دفعها على شكل اقساط لشركات التأمين داخل العراق وخارجه.

ثالثا: مشكلة البحث:

ان حوادث الطائرات قد ازدادت في حجمها واتسعت في اضرارها في الآونة الاخيرة، ما أثر على الأرواح والأموال للذين يستعملون او المستفيدين من الطائرات في تنقلاتهم بين الدول ، وبالتالي لهذه الحوادث تاثير على حركة النقل الجوي بين الدول وتهديدها، الامر الذي يثير صعوبة في تحديد النظام التشريعي في معرفة القانون الواجب التطبيق على تلك الحوادث للطائرات، وكذلك المحكمة المختصة لهذه الحوادث التي تحصل داخل الدولة أي داخل حدودها الاقليمية او خارج هذه الحدود، وهذه الاشكالية تطرح العديد من علامات الاستفهام ،منها ما ينصرف الى التساؤل عن ماهو الاختصاص القانوني الذي يطبق على حوادث الطائرات ،ومن ثم الاختصاص القانوني في التأمين عنها ؟

وهل يكون القانون واحدا في ظل الاستخدام الطبيعي للطائرات او سوء استخدامها؟وبعبارة أخرى ما هو القانون الواجب التطبيق في ظل تحقق الحادث للطائرة ،واضرارها في دولة واحدة اوفي دول متعددة وتوزيعها؟ وكذلك ماهو القضاء المختص في ذلك ؟.وهكذا يمكن القول ان من الاسباب التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع هو عدم وجود كتابات معمقة تبحث في تنازع الاختصاص القانوني في التأمين عن حوادث الطائرات.لما ينضوي عليه من مشاكل قانونية تنشأ بسبب عبور الطائرة عدة دول في اليوم الواحد وتنقل ركاب من جنسيات مختلفة ويخضعون لقوانين مختلفة فان هذه المشاكل تكون لا حصر لها ،فمثلا لو سقطت طائرة عراقية، في فرنسا ومات جميع الركاب وكان من بينهم شخص يحمل

الجنسية الامريكية ، فاي قانون سيطبق هل هو القانون العراقي بوصفه قانون جنسية الطائرة ، او القانون الفرنسي بوصفه قانون دولة وقوع الحادث او القانون الامريكي عندما يرفع ورثة المتوفي الامريكي الدعوى امام المحاكم الامريكية لذلك تبدو القضية مجرد حادثة طائرة ولكنها في الواقع تسبب مشاكل قانونية عديدة ومعقدة وخصوصا حول القانون الذي سيطبق عليها في تقدير التعويض اللازم لجبر الضرر وفي عقد التأمين ومن ثم اي محكمة ينعقد لها الاختصاص القضائي.

رابعا : نطاق البحث:

يتركز نطاق البحث حول الطائرات المدنية، لأن الطائرات بصورة عامة تنقسم الى طائرات مدنية واخرى عسكرية، وتضم اعداداً كثيرةً منها الطائرات المخصصة لخدمة المرافق العامة للدولة ، او طائرات البوليس او الطائرات الزراعية او الحجر الصحي وغيرها والطائرات المدنية هي الطائرات التي تخصص للاغراض المدنية والاستغلال التجاري في الملاحة الجوية ، سواء كانت مملوكة للدولة او لافراد والشركات والمؤسسات في عملية النقل الجوي للركاب والبضائع وان نطاق البحث يتركز حول الطائرات المدنية والحوادث التي تتعرض لها هذه الطائرات سواء أكانت وطنية ام أجنبية، والتأمين عليها من هذه الحوادث في داخل الدولة التي حصل فيها الحادث ام خارجها.

خامساً : منهجية البحث:

ونظرا لاهمية البحث سنتبع اسلوب (المنهج المقارن) ، في عملية البحث وذلك بالمقارنة بين التشريع العراقي والمصري والفرنسي في عقد التأمين عن حوادث الطائرات، فضلاً عن بعض التشريعات الاخرى للاستدلال بها. وبأسلوب تحليلي أستقرائي من خلال الاطلاع على الأتجاهات الفقهية في هذه الاضرار وتقييمها وصولاً الى الحلول وامكانية الاستفادة منها على مستوى التشريع العراقي.

سادساً: خطة البحث:

لقد قسمنا هذا البحث الى مبحث تمهيدي وفصلين. أذ نستعرض في المبحث التمهيدي الاطار القانوني لعقد التأمين عن حوادث الطائرات، وسيكون الفصل الاول تحت عنوان الاختصاص التشريعي في عقد التأمين، ويتكون من مبحثين سنتناول فيه الاختصاص التشريعي المقيد في عقد التأمين عن حوادث الطائرات وسنقسمه الى مطلبين، سنبحث في الاول الاختصاص التشريعي في الحوادث الناشئة عن الاستخدام الطبيعي للطائرات، اما الثاني فسنبحث الاختصاص التشريعي عن الحوادث الناشئة عن سوء استخدام الطائرات، اما المبحث الثاني فسوف نبحث فيه الاختصاص التشريعي الممتد عن حوادث الطائرات وسنقسمه الى مطلبين، سنبحث في الاول الاختصاص التشريعي في عقد التأمين عن الاضرار الناشئة عن حوادث الطائرات في دولة واحدة، وفي الثاني سنبحث فيه الاختصاص التشريعي عن الاضرار الناشئة عن حوادث الطائرات في عدة دول، اما الفصل الثاني فسنبحث فيه الاختصاص القضائي الدولي في عقد التأمين، ونقسمه الى مبحثين، نتناول في الاول منهما الاختصاص القضائي الدولي الاصلي، ونقسمه الى مطلبين، سنبحث في الاول الاختصاص القضائي الوطني في دعوى التأمين، وفي الثاني نتناول فيه اختصاص القضاء الاجنبي في دعوى التأمين، اما المبحث الثاني سنبحث فيه الاختصاص القضائي الدولي الطارئ، وسنقسمه الى مطلبين سنبحث في الاول الضوابط الشخصية في تحديد الاختصاص القضائي الطارئ، وفي الثاني نبحث الضوابط العرضية في تحديد الاختصاص القضائي الطارئ وسنهي رسالتنا بخاتمة نضمنها اهم النتائج والتوصيات.

والحمد لله رب العالمين